مراجعة عامة المحاضرة الخامسة عشر

دور التربية في تحقيق التغير الاجتماعي:

تلعب التربية دور اساسي في مواجهة التغير الاجتماعي كما يجب أن تلعب دور اساسي في توجيه التغير الاجتماعي

ما هي علاقة التربية بإحداث التغير ؟

وماهي علاقتها بإعداد المجتمع لمواجهة التغير؟

تتغير المجتمعات وتتطور ويصيبها التجديد في النواحي المادية والاجتماعية خاصة في هذا العصر الذي نعيش فيه والذي تحاول فيه الدول العربية أن تحقق التقدم الذي يتلاءم مع ماضيها واذا كانت التربية وسيلة اساسية لزيادة العناصر الثقافية الجديدة ووسيلة المجتمع للقضاء على المشكلات الاجتماعية نتيجة انتشار العناصر الثقافية الجديدة فإن علاقة التربية بالتغير تزداد

فقد نادى كثير من المربين بأن التربية في المدارس يجب أن ترتبط بالقوى المختلفة التي تسبب التغير الاجتماعي

وقد اهتم المربون بمسألة تكامل المدرسة مع الحياة الاجتماعية وبقدرتها على معالجة التغيرات التي تحدث في المجتمع وهو دور سلبي بشأن التغير

حديثاً اصبح المفكرون يتحدثون عن الدور الريادي الذي يجب أن تمارسه المدارس لتوجيه التغير الاجتماعي وبذلك تسهم في تكوين النظام الاجتماعي والمدرسة جزء من النظام الاجتماعي لذلك هي تتأثر بما يسود فيه من تغيرات اجتماعية وهي بذلك تتأثر بما يحدث فيه لكن السؤال كيف تساهم المدرسة في تحقيق التغير الاجتماعي

ومعنى هذا أن التربية عامل هام من عوامل التغير الاجتماعي لا تعكس فقط ما يحدث لكنها تولد الجديد وتحتل مركز القيادة فالمخترعات تحتاج لإعداد من يعملون عليها من عمال مهرة ومهندسين والتربية على هذا الاساس عليها أن تختار القوى العلمية والتكنولوجية والثقافية الجديدة التي احدثت التغير في النظام القديم وتقييم ادوارها ونتائجها والنظر الى المدرسة على انها الحليف للوصول الى هذه النتيجة

ثم عليها أن تعد الاسرة للتغيرات الاجتماعية المصاحبة والناتجة عنها والتربية تقوم بهذه المهمة عن طريق المدرسة التي هي المؤسسة التربوية الموجهة لكن المدرسة قد تستطيع تجاوز هذا الدور لتبشر بالتغير الاجتماعي وتعمل على توجيه الانظار اليه واعداد العقول له وهي بذلك تعد الافراد لكي يقوموا بدورهم في احداث التغير

فالأفراد يخرجون من المدارس وقد اكتسبوا اتجاهات عقلية معينة يواجهون بها مجتمعهم ويعملون على تغييره وعلى التربية في فترة التغير الاجتماعي مسؤولية اكساب الافراد فهماً جديداً يكون كافياً لمواجهة المشكلات التي تظهر يؤكد أهمية تدخل التربية لمساعدة المجتمع على التكيف مع التغير لكن ما نراه اليوم من تغير اجتماعي سريع وعميق تزداد فيه الثقافة نمواً وتعقيداً وتزداد فيه انواع الصراع الثقافي المختلفة بين القديم والجديد يجعل الفهم لدى الافراد قاصر عن الوصول الى حل المشكلات الاجتماعية

من الواضح اذن أن من واجبات التربية الاساسية في اوقات التغير والنمو الثقافي اكساب الافراد ادراكاً جديداً يتناسب مع ما يحدث من تغير قد يشمل المجتمع بأسره وواجب التربية أن تهيئ الفرص للأطفال والشباب والكبار كي يشتركوا في اعمال تعيد بناء الافكار والاتجاهات في فترة تحكمها العلاقات المعقدة الدائمة التغير كما انها لابد أن تقوم بعملية اخرى هي المحافظة على عقل الفرد واتزانه بمعنى أن يعي ما حوله من تغيرات حتى يستطيع أن يفهم مشكلاته ويسيطر على الواقع بدلاً من أن يكون ضحيته

ويلاحظ أن ازدياد التغير الاجتماعي ادى الى زيادة المشكلات الاجتماعية في العدد وفي العمق و الشدة مما قد يؤدي الى أن تنفصم وحدة الجماعة بصورة قد تؤدي الى تمزيقها اما الان بعد التراكم والتعقد الثقافي ،اختلفت المعايير وتعددت المستويات واتخذت كل جماعة قيمها الخاصة مما ترتب عليه اختلاف وجهات النظر في مثل هذه الظروف يقل التواصل والارتباط بين الجماعة ويصبح من العسير الموافقة على اساس واحد مشترك

دور التربية في التغير الاجتماعي في الدول النامية:

إن التغيرات الاجتماعية والثقافية السريعة في هذا العصر ادت الى تغيير وتحديث في الكثير من الدول النامية والخليجية بصفة خاصة وتعمل التربية على تحسين اوضاع الطبقات الفقيرة من السكان من اجل ذلك تتجه الدول النامية لجعل التعليم حق لكل المواطنين وليس حكراً لجماعة معينة وهو ما يسمى (ديمقراطية التعليم)

فلا يتعين على المدرس انتاج اشخاص قادرين على العناية بالآلات التي يعتمد المجتمع على دورانها بل اهم من هذا أن تمد بقية المجتمع بالمعرفة والمهارات والثقافة الضرورية للتكيف مع العديد من التغيرات التي تنتج من ذلك تكيفاً ناجحاً وحل المشكلات التي ترتبط بذلك التغير

فقد ساعد الاتصال بين المجتمعات والاتصال الثقافي والانتشار الثقافي ورغبة الكثير من الدول في التحديث ومسايرة العصر الى انتشار عناصر ثقافية جديدة لم تكن معروفة من قبل مما ادى الى تغيرات جزرية بهذه المجتمعات فقد تغير نمط المعيشة فيها ونظم ومراحل التعليم ووضع المرأة ومكانتها الاجتماعية ونمط العلاقات الأسرية

ويقتنى الكثير من الافراد العناصر الثقافية المادية الحديثة التي تستخدم في المنزل والعمل لتيسير العمل واختصار الوقت واستعانت الكثير من الدول بالخبراء والفنيين والعمال للإسهام في حركة التنمية ومن هنا تأتي أهمية دور التربية وخاصة التربية الرسمية في توجيه التغير ومساعدة وتهيئة الافراد لفهمه وتقبله والتكيف معه والاستفادة منه وتدريب الافراد على التمييز بين العناصر الثقافية الهامة والنافعة التي تتماشى وتتفق مع مقومات ثقافتهم وتتماشى مع حاجاتهم وحاجات مجتمعهم في هذا العصر

لماذا ترتبط المشكلات الاجتماعية بالتغير؟

تظهر المشكلات الاجتماعية نتيجة للتغير السريع بسبب الصراع الذي ينتج بين العناصر الثقافية الجديدة وبعض العناصر الثقافية السائدة المرتبطة بالجديدة هذا بالإضافة الى أن أي تغير يحدث في أي عنصر ثقافي يتطلب بالضرورة تغيراً في بعض العناصر الثقافية او النظم الاجتماعية المرتبطة به

فإذا لم يحدث هذا التغير بنفس السرعة قد ينشأ ما يسميه (اجبرن)بالتخلف الثقافي او الهوة الثقافية التخلف الثقافي يؤدي لظهور الصراعات في المجتمع واذا كثرة الصراعات الثقافية في مجتمع كثرة المشكلات الاجتماعية التي تعرض ثقافة المجتمع للتفكك

عدد الادوار التي تقوم بها التربية لمواجهة التغير؟

أ)الاعداد المهني لا فراد المجتمع :-

يتضمن دور المدرسة الاعداد المهني لأفراد المجتمع .فالتربية المدرسية تعد الافراد وتوجههم علمياً عن طريق اكتشاف قدراتهم وتوجيهها توجيهاً صحيحاً ويتطلب ذلك استخدام طرق واساليب التعليم الحديثة وتكنولوجيا التعليم لرفع مستوى اداء الطالب كذلك الاعداد المهني للمعلمين وتطوير المناهج الدراسية لمسايرة المجتمع الجديد وحاجات التلاميذ وطبيعة العصر ويجب أن يتعدى ذلك اربط التعليم بالمجتمع فالتربية يجب أن تسهم في خطط التنمية من خلال اعداد الكوادر الفنية والعلمية اللازمة

- إن الاعداد المهني للأفراد يرفع كفاءتهم الانتاجية مما يزيد من معدل الانتاج وبالتالي معدل الدخل القومي للمجتمع
- كما أن رفع انتاجية الفرد ونجاحه في العمل ينعكس على ادائه لأدواره الاجتماعية

ب)المحافظة على وحدة الجماعة-:

قد يتعرض المجتمع لصراعات ثقافية نتيجة للتغيرات الاجتماعية السريعة فقد تنتشر عناصر ثقافية في المجتمع دون ان ينتج عن ذلك تغير مماثل في عناصر الثقافة المرتبطة بها فيؤدي ذلك لتصارع العناصر الثقافية وقد يحدث التخلف الثقافي اذا ما استخدمت دولة وسائل حديثة في الانتاج مستعينة بالخبراء والفنيين والتكنولوجيا المتقدمة

لكنها لم تطور القوى العاملة الوطنية معرفياً ومهنياً لكي تسهم في عمليات الانتاج الحديثة وما تتطلب من نسق قيمي مساند ومعايير واتجاهات مرتبطة بها وهنا يأتي دور التربية لمعالجة مشكلات التخلف الثقافي أيا كانت

ج)المحافظة على ايديولوجية المجتمع ومقوماته الاساسية:-

إن انتشار الكثير من التبادل الفكري والقيم والاتجاهات والمعتقدات المتباينة في الثقافة السائدة قد يؤثر بدرجات متفاوتة على افراد المجتمع وقد يتعارض بعضها بدرجة كبيرة مع مقومات المجتمع الاساسية وهنا يأتي دور التربية في اعداد الافراد واكسابهم القدرة على التفكير العلمي السليم ومساعدتهم على اختيار العناصر الثقافية ذات الفائدة والتي لا تتعارض مع الأيدولوجية السائدة والقيم المركزية والمعتقدات الهامة لان الفرد لا يستطيع ان يتكيف الا في ظل تقبله للآخر وتقبل الآخر له

د)اعداد الافراد لمواجهة التغيرات والاستفادة منها:-

يتطلب التغير الاجتماعي من التربية أن تقوم بدورها لإعداد الافراد وتهيئتهم واكسابهم المرونة والتفكير العلمي وفهم دورهم الجديد في مواجهة التغيرات الجديدة فالتربية يجب أن تساعد الافراد على فهم التغيرات ومدى مناسبتها لظروف المجتمع وهذا يتضمن القدرة على انتقاء وتقبل الكثير من الاساليب والوسائل الحديثة في العمل والانتاج وتقويم اتجاهها ونتائجها ومناسبتها لمراحل التنمية

هـ)التأكيد على القيم الدينية:-

إن سيطرة النواحي المادية على الافراد في الكثير من المجتمعات نتيجة للتغيرات السريعة وانتشار الكثير من القيم والافكار التى تؤكد على المادة والرفاهية دون التأكيد على شرعية وسائل الحصول عليها أو حسن استغلالها لمصلحة الفرد والمجتمع ، جعلت بعض الافراد يهتمون بالمظاهر المادية على حساب الكثير من القيم والمبادئ الدينية والاخلاقية

وهنا تأتي اهمية التربية في التأكيد على القيم والمبادئ الدينية وابراز اهميتها في حياة الفرد والمجتمع وربط الدين بالحياة يساعد الطفل على غرس القيم الدينية لتصبح موجهات للسلوك ويعمل على توازن شخصية الفرد مما يساعده على التكيف

اهمية الوظيفة الاجتماعية للثقافة:-

- الثقافة مهمتها الاساسية هي أن تشبع حاجات الافراد فهي تشبع الحاجات العضوية والمكتسبة
- الثقافة تساعد على التكيف فالتغيرات الثقافية نفسها تمثل عملية تكيف
- الثقافة تساعد على توحيد الناس في مجتمع خاص بهم وذلك من خلال تراكيب اللغة والرموز والمعتقدات وبفضله يتمكن الافراد من التواصل مع بعضهم
- تساهم الثقافة في وضع اطار عام تعبر عنه التراكيب المؤسسية الاجتماعية الحقوقية والقرابة والسكنية وغيرها

تحافظ الثقافة على المجتمع وتضمن استمراريته وتطوره واستمرار وجود المجتمع يرتبط بوجود الثقافة التي تساعد الافراد على التكيف

تمكن الفرد من التنبؤ بالأحداث المتوقعة والمواقف الاجتماعية المحتملة فنحن اذا عرفنا الانماط الثقافية التي تسود الجماعة امكننا أن نتنبأ بانه سيسلك بحسب هذه الانماط الثقافية

وتؤدي الثقافة وظيفة نفسية وهي قولبة افراد المجتمع قولبة افراد المجتمع تعني اكتساب هؤلاء الافراد انماط السلوك واساليب التفكير وقنوات التعبير عن العواطف والاحاسيس ووسائل اشباع الحاجات الفسيولوجية والروحيه

القولبة اصبحت تعرف بمصطلح (التدامج الاجتماعي)او التنشئة الاجتماعية غاية هذه الوظيفة هي مساعدة الافراد على اكتساب ثقافة مجتمعهم واكتساب الهوية الاجتماعية والثقافية

معنى المشكلة الاجتماعية:

ولعنا نبدأ بفحص معنى المشكلة الاجتماعية. هي "أنها مشكلة في العلاقات الإنسانية التي تهدد المجتمع ذاته تهديداً خطيراً، أو تعوق المطامح الرئيسية لكثير من الأفراد".

"توجد المشكلة الاجتماعية حينما لا توجد لدى المجتمع القدرة على تنظيم العلاقات الإنسانية بين الناس، وتضطرب النظم السائدة، وينتهك القانون، وينعدم انتقال القيم من جيل إلى آخر، ويتحطم إطار التوقعات وبعبارة أخرى ينظر إلى المشكلة الاجتماعية بوصفها تمثل انهيارا داخل المجتمع ذاته"

وربما تكون الجريمة والجناح هي التي جذبت إليها معظم اهتمام الأقطار الصناعية في السنوات الأخيرة أكثر من المشكلات الأخرى، ويرجع ذلك إلى الارتفاع المستمر في معدلاتها من ناحية، وإلى تناقص أهمية مشكلات أخرى مثل الفقر من ناحية أخرى.

هناك بعض الشرور الاجتماعية – مثلاً – التي لا يمكن تجنبها أو استئصالها تماماً. فقد ذهب دوركيم إلى أن الجريمة ظاهرة طبيعية في المجتمعات الإنسانية نستطيع التخلص منها إلى حد ما عن طريق الضوابط الاجتماعية والجزاءات العقابية، تؤدي أيضاً إلى تحطيم بعض القيم الاجتماعية الراسخة، هذا فضلاً عن أن لكل مجتمع معدله الطبيعي الخاص للجريمة.

وربما نستطيع تفسير ارتفاع معدلات الجريمة والجناح في المجتمعات الصناعية الحديثة، بأنه يشير إلى الضعف النسبي للضبط الاجتماعي في هذه المجتمعات. وبالمثل يمكن تفسير ارتفاع معدلات الطلاق – في جانب معين – باعتباره نتاجاً لسعي الأفراد نحو تحقيق غايات أخرى – مثل الحرية الشخصية، والحب الرومانسي المثالي – التي تعد في ذاتها غايات مرغوب فيها

كذلك يمكننا أن ننظر إلى كثير من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المجتمعات المختلفة في الوقت الحاضر، بوصفها مصاحبات لعمليات التصنيع والتحضر التي تؤدي إلى اضطراب النظام القائم. علة أن ذلك كله لا يجب أن يجعلنا نخلص إلى نتيجة مؤداها:

أن البحث السوسيولوجي في هذه الحالات عديم الجدوى إذ أن الدراسات السوسيولوجية قد تشجع على ظهور اتجاه أكثر واقعية نحو هذه المشكلات ، وتحول – بصفة خاصة – دون الأحكام الأخلاقية المتطرفة التي غالباً ما تبالغ في الصعوبات،

وهكذا سيهتم علم الجريمة الحديث بأساليب مقاومة الجريمة والجناح وبالطريقة الأكثر نجاحاً في معاملة المذنبين. وتهدف دراسات الزواج والأسرة إلى كشف العوامل التي يمكن أن تتسبب في الصراع الزواجي والطلاق، والتي يمكن الاستعانة بها في الاستشارات الزواجية، والأساليب الأخرى التي تستهدف التقليل من حدوث هذه المشكلات أو حلها دون أن تنهار الأسرة.

وهناك مشكلات اجتماعية أخرى يمكن حلها، أو هي تمثل خطراً داهما على المجتمع الإنساني بحيث يتعين التوصل إلى حل جذري لها. ونجد في الفئة الأولى منها مشكلة الفقر في البلاد المتخلفة اقتصادياً.

أما الفئة الثانية من المشكلات المهمة، فيمكن أن نقدم أظهر مثال لها في عصر الأسلحة النووية الذي نعيشه، وهي مشكلة الحرب

لا يعترض أحد على أن الحرب بالأسلحة النووية سوف تكون دماراً، أو أنها من المحتمل أن تقضي تماماً على البشرية، ومن ثم يمكن أن تسهم البحوث الاجتماعية والنفسية – على الأقل – في معرفة الأسباب المؤدية إلى تطور مواقف التوتر والصراع، وبالتالي تساعد القادة المسئولين على تجنبها.

ماهي العوائق الاقتصادية التي تعيق التغير الاجتماعي:-

راجعنا في المحاضرة السابقة العوائق السياسية

نتناول الان العوائق الاقتصادية :-

تأتي مقاومة التغير نتيجة لعوامل اقتصادية مختلفة ، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل ، وبالتالي تختلف درجة التغير الاجتماعي

فالتجديدات التكنولوجية المستمرة ، تؤدي إلى التغير السريع، كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة

وكذلك فان نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغير

وهناك متغيرات عديدة بالموارد الاقتصادية المتاحة ، وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك من المتغيرات

وهي عوامل تلعب دوراً مؤثراً في عملية التغير الاجتماعي ، ومن أهم تلك العوامل:

1-ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد ، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى العلمي ، والمستوى الاجتماعي بوجه عام ، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع

مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع ، إذ لابد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي

فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول وغير ذلك ، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها ، من اجل تحقيق التغير المطلوب نحو التقديم والتنمية ولهذا لابد من توفر الشروط التكنولوجية بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم ، لكي يصبح الاختراع ممكناً .

ومن البديهي ان شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر ، والإمكانيات اللازمة ، والبيئة الاجتماعية الملائمة فأي اختراع جديد لا يجد طريقة في المجتمع ، لن يؤدي إلى الهدف الذي قام من اجله، ولهذا فان الذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي الملائم ، والدليل على ذلك ، أنه أحياناً تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع او الاكتشاف الجديد

وقد بين نمكوف (Nimkoff) أن الاختراعات تعتمد على القدرة العقلية والحاجة والمعرفة القائمة.ولهذا فان القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملاءمة والتكلفة وعلى مكانة المخترع وثقافة الفرد المستقبل للاختراع كل ذلك له اكبر الأثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغير الاجتماعي وان توفير الأدوات والمواد اللازمة من معامل مخبرية ، وأدوات تكنولوجية وغير ذلك من شانه ان يشجع البحث العلمي مما يزيد في الاختراعات ويعمق فائدتها لدى المجتمع وعلى النقيض من ذلك فان نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.

- 2-التكلفة المالية :في كثير من الحالات يرغب الأفراد في امتلاك المخترعات التكنولوجية إلا أن ارتفاع تكلفتها المالية يحول دون تحقيق ذلك ، أي أن توفر الرغبة لا يكفي ، ما لم تتوفر القدرة المالية التي تسمح بالاقتناء
- أن كثيراً من الأفراد يرغبون في اقتناء الآلات الكهربائية والوسائل المادية الحديثة ، غير أن عدم جود القدرة المالية يمنع من تحقيق تلك الرغبات

كما أن التأمينات الاجتماعية فكرة مرغوبة لدى المجتمعات كافة ، إلا أن عدم توفر الشروط المادية لا يسمح بتنفيذها ، أي أن ما ينطبق على الأفراد ينطبق على المجتمعات.

ويرتبط الموقف تجاه التجديد بمدى الفائدة الاقتصادية المتوقعة منه ، من ناحية عامة ، فكلما تحققت فائدة أعلى كان الإقبال اعم واشمل.

وقد أشار روجر (Rogers) إلى أن قبول التجديد(التغير) لدى الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز (10%) ، أما دون ذلك فلا يؤخذ بالتجديد من ناحية عامة.

3- محدودية المصادر الاقتصادية إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية ، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة ولهذا فان المجتمعات النامية – والفقيرة منها- لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها فتبقى على مستوى الكفاف ، وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر فالمصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد في إنجاح خطط التنمية ، بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية.

وعموماً يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغير وإعاقتها(فالمجتمعات القومية في البلاد النامية تطلب مستوى من الحياة يقعدها عنه الفقر ويحول بينها وبينه العجز المادي، حتى الأفراد فكثيرون أولئك الذين يطمعون في أنماط من الحياة يحسونها ويحسون الحاجة إليها ولا يصدهم عنها إلا قلة الوسائل إليها) .

دور الافكار في التغير :-

ظهرت أهمية الافكار في احداث التغير الاجتماعي من خلال دراسة ماكس فيبر عن الاخلاق البروتستنتية وروح الرأسمالية افترض فيبر في هذه الدراسة أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت في الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أروبا الغربية في القرن السادس عشر ة التي ترتبت على انتشار النزعة البروتستنتية ويقصد بالنزعة البروتستنتية مجموعة من الافكار الجديدة التي طورت المسيحية

ادت هذه النزعة الى خلق الروح الرأسمالية لأنها ادت الى ظهور التفكير العقلاني الرشيد بحيث اصبحت العقلانية هي الاساس الذي تنهض عليه الحياة الاجتماعية هذه النزعة العقلانية هي التي خلقت الدافعية للإنجاز والعمل والربح كما خلقت الدافعية نحو ازدراء الحياة المليئة بالمتعة فالحياة يجب أن تكرس للعمل والانجاز ولخلق مستوى اعلى من الكفاءة في كليهما مع السعي الدائم لتحقيق المثل العليا المرتبطة بالأمانة والشرف والتقشف

هكذا استطاعت البروتستنتية بما تحمله من افكار أن تضع اساس قيام روح الرأسمالية التي ترتبط بالسعي الدائم نحو تحقيق الربح بل وتعظيم الربح هناك تطابق بين روح الرأسمالية وروح البروتستنتية تهتم البروتستنتية بتنشئة الفرد تنشئة عقلية وتمنح المهنة قيمة كبيرة وتقدس العمل وتجعله نوع من العبادة او الواجب المقدس هي بذلك تمتلك نفس البذور الفكرية للرأسمالية

لكن أيا منها لم يكن مثل الرأسمالية الغربية تعتمد اساساً على المبادئ العلمية وعلى نظام قانوني اداري متميز وعلى الكفاءة الفنية والفضيلة والمنافسة الحرة والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد والعمل الحر الرشيد الذي يتحدد من خلال فضائل وقيم تتمثل في الاقتصاد في الانفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التي تختلف في طبيعته عن الرأسمالية التقليدية وجدت افكار فيبر صدي عند عدد من المفكرين الذين اكدوا اهمية العوامل النفسية في التغير

اهتم (ماكيلاند) بالتغير الاجتماعي وكانت نقطة الارتكاز عنده هي الدافعية للإنجاز لقد اكد على ان عملية التنمية الاقتصادية – سواء في المجتمعات القديمة او الحديثة – تظهر دائماً بناء على ظهور متغير سابق عليها هو الحاجة الى الانجاز .

ومن ثم فان المجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون اقدر على التغير من غيره لأنه ينمي القدرات الابداعية وتخلق فيه دافعية قوية للانجاز . وبناء على ذلك فقد رفع ماكليلاند شعاراً يقول فيه "استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة ".

ويقصد ماكليلاند بالحاجة الى الانجاز القدرة على الانجاز الاقتصادي الفردي الذي ينتج النمو الاقتصادي . ويلاحظ القارئ للصفات التي يتصف بها الشخص صاحب الدافعية القوية الانجاز ، ان هذه الفئات تتشابه مع الصفات التي أعدها ماكس فيبر كقوى دافعة لنشأة الرأسمالية .

فالفعل المنجز هو الفعل الذي يتأسس على الحسابات الدقيقة ، والذي يتجه بحذر وشفافية نحو تحقيق النجاح الاقتصادي ، بحيث يتجاوز الوجود المعيشي القائم على الكفاف ، كما يتجاوز الوجود التقليدي المرتبط بالنشاط الحرفي .ولذلك فانه اعتبر أن تراكم النقود هو احد مقاييس الدافعية للانجاز أو الحاجة الى الانجاز .

ومن المقاييس الأخرى الدالة عليه :تفضيل الاعمال الصعبة وتفضيل الدخول في المخاطرات المحسوبة ،ووجود نشاط تجديدي خلاق ووجود قدر من تحمل المسؤولية ، وميل نحو تخطيط الافعال الفردية .

ويفترض ماكيلاند أن الحاجة الى الانجاز تعد المحرك الاساسي لعملية التغير الاجتماعي ،وبناء عليه فاذا اردنا أن نتعرف على حجم التغير في مجتمع من المجتمعات ، فان علينا أن نتعرف على وجود حجم الدافعية للانجاز بين افراده ، وذلك من خلال قياسها عبر المؤشرات الدالة عليها

كما يمكن التعرف عليها من خلال إحصاء عدد الافراد المنحرفين في انشطة تنظيمية .ويفترض ماكليلاند ان ثمة علاقة بين الحاجة الى الانجاز وبين اساليب التنشئة الاجتماعية . فالدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم. ولذلك فان ما يتعلمه الفرد من دفع في بداية حياته يؤثر تأثيراً كبيراً على مجرى سلوكه في المستقبل ، كما ان المهارات التي يتعلمها الفرد بعد ذلك يمكن ان تخلق لديه الدافع للإنجاز أو تسلبه اياه .

ولذلك فان المجتمعات التي تفتقد دوافع الانجاز عليها أن تركز على عمليات التنشئة الاجتماعية لكي تخلق الأفراد القادرين على تحمل المسؤولية وعلى مواصلة تحقيق الاهداف بقدر كبير من المثابرة والانجاز .

اهم افكار النظرية الوظيفية:

النظرية الوظيفية

وغالباً ما تشير الوظيفية إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل، وهذا الكل قد يكون متمثلاً في مجتمع أو ثقافة، وهي تؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل، أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تساند الأجزاء، أي أن النسق الاجتماعي تؤدي فيه أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل، وتثبيته وتقويته وبالتالي تصبح الأجزاء متساندة ومتكاملة.

يقول ميرتون "إن الوظيفة الاجتماعية للدين تتمثل في المحافظة على تماسك الجماعة، وتشير الوظيفية هنا على نتيجة موضوعية ومشخصة ترتبط بالظاهرة الاجتماعية داخل نسق واسع هي جزء منه، وتعتبر الوظائف الظاهرة نتائج موضوعية للنسق يعترف بها المشاركون فيه، بينما لا تشير الوظائف الكامنة إلى مثل هذه النتائج".

قام ميرتون بالتمييز بين الوظائف الظاهرة والوظائف الكامنة

فالأولى تشير إلى النتائج الموضوعية التي تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة، تلك النتائج التي تفرض على الأفراد التكيف معها

الثانية فتشير إلى النتائج غير المقصودة وغير المقررة

وهي تقول بالتغير المحدود البطيء للنسق الاجتماعي، وترى الوظيفية أن التغير الاجتماعي يطرأ على البناء الاجتماعي ثم يتبعه تغير وظيفي من أجل تحقيق وجود النسق ذاته ويرى بارسونز أن كل نظام يتألف من أجزاء ترتبط ببعضها كنظام الأسرة المؤلف من وحدات تقوم بوظائف محددة، تؤدي في النهاية على تكامل النظام الكلي فمفهوم الثابت لدى بارسونز مرادف لمفهوم التوازن المستقر الذي يمكن أن يكون ثابتاً أو متغيراً.

وتحدث عملية التغير، حينما يعجز النظام عن تلبية أهداف ومتطلبات الوحدات فيه، أي حينما تكون المؤسسات غير قادرة على تلبية متطلبات وحداته،

اهم افكار النظريات التحديثية:

النظريات التحديثية:
أن النظريات التحديثية تعتبر المتغير التقني عاملاً رئيسياً في عملية التحديث والتغير الاجتماعي عامة، لهذا تعتبر التطور التكن لوجي ونضجه قمة التقدم، تؤكد على أن أهم مظهر للتحديث هو التصنيع الذي يتضمن قاعدة الإقلاع الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج على الاستهلاك ، ولما كانت المجتمعات تتغير أنظمتها عن طريق التصنيع في الدرجة الأولى، لهذا فإن دراسة التصنيع تتطلب دراسة التحديث بكل أبعاده.

وقد ارتبط مفهوم التحديث بالتنمية الاقتصادية، لأن القائلين به يؤكدون على أهمية الجانب الاقتصادي في التغير الاجتماعي

وجاءت تعريفات عديدة منها: أنه يعني الأخذ بالأسباب المؤدية إلى تغير المجتمع إلى حالة أفضل مما كان عليها عن طريق الوسائل التكنولوجية الحديثة، أي عملية تغيير مخططة ومراقبة منهجياً كما بين ذلك دوركايم في تقسيم العمل.

وهناك علاقة تاريخية بين مفهوم التحديث، ومفهوم التشبه بالغرب أي "التغريب" الذي يعني الأخذ بالانساق الاجتماعية، والسياسية والاقتصادية وغيرها من البنى التي تولدت في الغرب. فالتحديث بهذا المعنى هو اكتساب "الطابع الغربي". ويحمل هذا التعريف نوعاً من التحيز للغرب يتماشى ومفهوم النظريات التحديثية.

وتهتم النظريات التحديثية اهتماماً خاصاً بغائية التغير الاجتماعي، متخذة من المجتمعات المتقدمة في مظهرها التكنو – اقتصادي نموذجاً ومطلباً تسعى إليه المجتمعات النامية في تقدمها

وتنظر النظريات التحديثية من جوانب عدة إلى عملية التغير الاجتماعي، وإلى التنمية عموماً، ومن حيث الوسائل الموصلة للأهداف المقررة، إلا أنها تشترك في أن عملية التحديث لا تأتي إلا من خلال "تغريب" المؤسسات الاجتماعية في المجتمعات النامية.

تفسير تعدد نظريات التغير الاجتماعي:

سؤال :-على الرغم أن نظريات التغير الاجتماعي التي ظهرت عبر التاريخ قد تطورت كثيرا وازدادت دقة وأحكاماً ، وانتقلت من مرحلة التفكير التأملي والتاريخ الظني إلى الاحتكام إلى الواقع وحشد البراهين التاريخية الدالة على صحة النظرية بالرغم من هذا فإن أيا من هذه النظريات لم يتوصل إلى كلمة نهائية في رصد ظواهر التغير وتفسيرها ناقش ؟

ويرجع السبب في هذا إلى أن الواقع الاجتماعي- التاريخ بمعناه الواسع- يكشف دائما عن أدلة وبراهين جديدة إذا دعمت بعض النظريات فقد تؤدي إلى زيف نظريات أخرى ، بل أنها قد تدحض كل النظريات القائمة ولهذا فان الحديث عن نظرية واحدة للتغير الاجتماعي يجب أن يكون حديثاً محاطاً بالحذر ، في ضوء الحقيقة التي مؤداها أن التاريخ يمكن أن يزيف أي نظرية.

ومع ذلك فإن إدراكنا لهذه الحقيقة لا يعني التقليل من شان نظريات التغير الاجتماعي التي ظهرت حتى الآن ولكنه يفسر لنا لماذا تعددت هذه النظريات تاريخياً ، ولماذا اختلفت الآراء حول مجرى التغير الاجتماعي وأسبابه ورغم هذا الاختلاف فان المتأمل لتاريخ هذه النظريات يكتشف أنها قد نجحت في تحقيق قدر كبير من النضج العملي ، وأنها قطعت أشواطا كبيرة في فهم ظاهرة التغير الاجتماعي ، وسوف يتضح لنا من خلال العرض التالي مدى صدق هذه الحقيقة

فالملاحظ على نظريات التغير الاجتماعي(وهي نظريات نابعة من النظريات العامة في علم الاجتماع) أن بذورها قد ظهرت في القرن التاسع عشر ، وأنها لم تنقطع عن التطور ، ولم تقض واحدة منها على الأخريات ، هذا باستثناء النظريات الحتمية التي تكاد تكون قد اختفت تقريباً

النظريات العاملية في تفسير التغير :

اختلف المفكرون في تحديد الاسباب التي تؤدي للتغير الاجتماعي في ضوء هذه الحقيقة ناقش نظريات العوامل في تفسير التغير ؟

هي تلك النظريات التي تفسر التغير الاجتماعي على ضوء عامل واحد من عوامل التغير، كالعامل التكنولوجي، والعامل الاقتصادي، والعامل الأيكولوجي وغير ذلك.

هذه النظريات السوسيولوجية العاملية ليست واحدة في إطارها العام، أو في معالجتها للتغير الاجتماعي، كما أنها تتفاوت من حيث الواقعية في التحليل، والتفاوت في درجة التأثير على الظواهر الاجتماعية هناك اختلاف بين آراء القائلين بهذه العوامل، واتفاق في حتمية التغير ولزوميته، تلك الحتمية التي تقصر التغير على عامل

والنظريات هي: نظرية العامل التكنولوجي. نظرية العامل الديموغرافي. نظرية العامل الأيكولوجي. نظرية العامل الاقتصادي .نظرية العامل الثقافي

العامل التكنولوجي:

ومن الوجهة الاجتماعية فإن "معنى" التكنولوجيا هو الذي يؤثر في تغير المجتمع. وتتلخص العلاقة بين المجتمع والتكنولوجيا في الأوجه التالية:

1-يؤدي الموقف السوسيولوجي إلى الاختراع المادي الذي يستعمل في المجتمع.

2-يؤثر الاختراع التكنولوجي في حياة المجتمع من خلال استعماله.

3-وبفعل عامل الانتشار، تؤثر التكنولوجيا في مجتمعات لم تساهم في عملية الاختراع أو الاكتشاف. كما أنها لا تترك الآثار نفسها في المجتمعات كافة بفعل الاختلاف الثقافي فيما بينها.

ترى النظرية التكنولوجية أن التغير الاجتماعي سببه العامل التكنولوجي، أي أن التكنولوجيا هي علة التغير في المجتمع. وترجع كل التغيرات الاجتماعية إلى أسباب تكنولوجية وتتوقف طريقة إحداث التغيرات التكنولوجية للتغير الاجتماعي على فهم الطبيعة العلية التي هي في الواقع عبارة عن عملية اضطرارية.

أي أن التأثير التكنولوجي لا يتوقف عند إحداث الأثر الأول، بل إن التأثير يتتابع مؤدياً إلى آثار مصاحبة، أو مشتقة على هيئة سلسلة مترابطة الحلقات، ولهذا فإن للعامل التكنولوجي أثراً مهماً في التاريخ الاجتماعي للمجتمعات ويؤدي إلى تقدمها.

وتأتي التكنولوجيا استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافه بأقل جهد ممكن، وبأقل التكاليف، وهي تتيح للإنسان ظروفاً مناسبة من أجل راحته وسعادته. وتأتي التكنولوجيا استجابة لحاجات الأفراد من أجل تحقيق أهدافه بأقل جهد ممكن، وبأقل التكاليف، وهي تتيح للإنسان ظروفاً مناسبة من أجل راحته وسعادته.

فالوسائل الفنية المستعملة في الزراعة قد أدت إلى زيادة الإنتاج، وتحسين الإنتاجية، وإلى تحسين طرق تربية الماشية، فازداد المردود الحيواني كماً وكيفاً، وصاحب ذلك تحسن في الاقتصاد الزراعي، وتغير إيجابي في الحياة القروية بوجه عام.

لقد أدى التقدم في وسائل الاتصال إلى تغيرات اجتماعية بعيدة المدى، ولعل التغيرات التي تشهدها المدينة الحديثة هي نتيجة للتكنولوجيا.

وترى النظرية التكنولوجية أن أي اكتشاف أو اختراع تقني يؤدي مباشرة إلى تغيرات اجتماعية، واقتصادية وسياسية وثقافية...، فاكتشاف الطاقة الذرية أدى إلى تغيرات عميقة في حياة المجتمعات، فعلى سبيل المثال أدت إلى حدوث تغييرات في الاستراتيجية العسكرية، وإلى قيام علاقات دولية جديدة

العامل الديموغرافي

وتؤكد الدراسات السكانية الحديثة على وجود علاقة بين السكان وقضايا التخلف والتقدم، أي بمسألة التغير الاجتماعي عموماً، من خلال العلاقة بين البناء الديموغرافي والبناء الاقتصادي بوجه عام، واستغلال موارد المجتمع ومعدلات التنمية الشاملة.

وترتبط الحركة السكانية بالحركة الاقتصادية، أي لا نستطيع فهم اتجاه النمو السكاني بمنأى عن البناء الاقتصادي.

وقد أكد "دوركايم" في تحليله للعامل الديموغرافي والتغير الاجتماعي على أن تقسيم العمل قد أحدث تغييرات جذرية بالانتقال من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي ويعود ذلك إلى الخصائص السكانية للمجتمعات من حيث الحجم وتوزيعهم المكاني، وطبيعة العمل الذي يقومون به من زراعة وصيد، والوسائل المستخدمة فيه، وكل التخصصات تؤدي إلى التكامل ويؤكد على أن تقسيم العمل وتعدده يرتبط بحجم السكان وكثافتهم. الأمر الذي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، بمعنى أن التقدم الاجتماعي يرتبط بمدى كثافة السكان وحجمهم

ويتبين من مجمل الآراء السابقة، أن العامل الديموغرافي يقف وراء التغيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع، بمعنى أن الديموغرافيا تستطيع تفسير مقولة التغير الاجتماعي.

وفي الحقيقة، إن للعامل الديموغرافي أهمية في التأثير على التغير الاجتماعي لكنه لا يعتبر عاملاً أساسياً منفرداً في توجيه التغير الاجتماعي أيجاباً أو سلباً، بدلالة الاختلاف في التغير بين الدول ذات العدد السكاني المتكافئ، وتشابه التغير في دول مختلفة الكثافة السكانية والوضع الديموغرافي بوجه عام.

العامل الايكولوجي:

تستعمل كلمة أيكولوجيا مرادفة لكلمة البيئة الجغرافية، والدراسات الأيكولوجية تركز على دراسة الآثار المباشرة للبيئة على الحضارة المادية والفكرية للشعوب ذات الوسائل التكنولوجية البسيطة.

والقائلون بالعامل الأيكولوجي يفسرون التغير الاجتماعي على أساس ظروف خارجية مفروضة على المجتمع ناتجة عن البيئة الجغرافية بيرجس Burgess الذي اهتم بدراسة الأيكولوجيا ربط بين الظواهر الاجتماعية والمناطق الطبيعية في المدينة مؤكداً على أن المناطق المختلفة في المدينة تعتبر مثوى طبيعياً للجريمة والرذيلة، والأمراض والفساد الأسري وما إلى ذلك.